

خلال جلسة عن العلاقات القطرية الكندية .. بنك الدوحة:



3,1% نمو الاقتصاد القطري في 2018



من جلسة بنك الدوحة في كندا

الدوحة -الرأية: قال بنك الدوحة إن الاقتصاد القطري سيسجل نمواً بنسبة 3,1% في 2018 وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، كما أشار إلى زيادة إنتاج الغاز بنسبة 30% إلى 100 مليون طن خلال 5 سنوات. جاء ذلك جلسة استضافها بنك الدوحة لتبادل المعرفة حول «فرص الأعمال الثنائية بين قطر وكندا» في مركز خليج أديلاي، ويست تاور، تورنتو. وشهدت الجلسة حضور لضييف من الشخصيات البارزة من كبار الشركات الذين كانوا حريصين على معرفة المزيد عن العلاقات الثنائية واستكشاف المزيد من فرص الأعمال مع بنك الدوحة. وسلط الدكتور ر. سيتارامان الضوء على التطورات الأخيرة في قطر.. مشيراً إلى توقعات صندوق النقد الدولي إلى تسجيل الاقتصاد القطري نمواً بنسبة 3,1% في عام 2018، إن قطر سترفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30% إلى 100 مليون طن سنوياً في غضون خمس إلى سبع

سنوات بعد إنهاء التعليق المؤقت الذي فرضته قطر على تطوير حقول الغاز في وقت سابق من هذا العام. وقد جاءت قطر في المركز الثامن عشر على مستوى العالم والمركز الثاني على مستوى المنطقة في تقرير التنافسية العالمي 2016-2017. كما سيعمل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطر على زيادة الفرص والأعمال للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. وبلغ نمو معدلات الإقراض في قطر حتى أغسطس 2017 أكثر من 6% منذ بداية العام وحتى الآن، وكان نمو الودائع أكثر من 9% منذ بداية العام 2017. وفي شهر فبراير 2017، أصدرت قطر قانوناً جديداً للتحكيم مستوحى من قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. ويعد قانون التحكيم خطوة إيجابية نحو دعم عملية التحكيم. ومن حيث الأمن الغذائي، قال الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة إن قطر تضم الآن العديد من الشركات المحلية التي تدعم البلاد، ويمكنها تطوير هذه الأعمال وزيادة إنتاجها الغذائي لتصديره محلياً ودولياً. وقد خصصت قطر في موازنتها العامة لعام 2017 ما نسبته 44% (87.1 مليار ريال قطري) أي ما يعادل (23.9 مليار دولار أمريكي) من إجمالي النفقات لقطاعات رئيسية كالصحة والتعليم والبنية التحتية. وقد تم تخصيص 42 مليار ريال قطري أي ما يعادل (11.51 مليار دولار أمريكي) لمشاريع النقل والبنية التحتية والتي تمثل ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة. ونوه سيتارامان بالعلاقات القطرية الكندية.. مشيراً إلى أن تبادل البضائع بين قطر وكندا بلغ 159 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وتتمثل أبرز واردات كندا من قطر في المنتجات المعدنية والكيماوية، بينما تتمثل أبرز صادرات كندا إلى قطر في المواد البلاستيكية والمركبات والآلات. وتبلغ قيمة الاستثمارات القطرية في كندا 500 مليون دولار وبالمقابل تعمل العديد من الشركات الكندية في قطر.